

التنمية والمؤشرات

كان المفهوم القديم للتنمية هو "مقدرة الاقتصاد الوطني، الذي يعاني من الركود والعجز، على إيجاد زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي لا تقل عن حد معين (6% أو 7% مثلاً). أما المفهوم الحديث لها في عقد السبعينات والثمانينات فيقول بان التنمية تقاس بمقدار مساهمتها في القضاء على الفقر، والبطالة، وعدم المساواة. أو بتعبير أشمل هي "عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات في الهياكل، والميول، والمؤسسات، وتسارعا في النمو الاقتصادي لتحقيق المساواة، والقضاء على الفقر". أو أن التنمية هي "ارتفاع متصاعد مستمر، للمجتمع والنظام الاجتماعي بأسره، إلى حياة إنسانية أفضل."

ولكن ما هي الحياة الإنسانية الأفضل؟ يجب البروفسور دينيس كوليت⁽¹⁾ وغيره على ذلك بقوله: إن جوهر التنمية يتضمن ثلاث قيم أساسية:

- استمرار الحياة (أي البقاء)
- شعور الإنسان بقيمته، وإحساسه بالثقة بنفسه
- تمتعه بالحرية، وتحرره من التبعية لغيره

فهذه الجوانب الثلاثة هي أهداف مشتركة لجميع الأفراد والمجتمعات. ويضع البروفسور ددلي سيرز (2) ثلاثة أسئلة لتحديد معنى التنمية في بلد ما، وهي:

- ماذا يحدث للفقر في هذا البلد؟
- ماذا يحدث للبطالة في فيه؟
- وماذا يحدث لعدم المساواة فيه؟

يقول سيرز: إذا كانت هذه الأمور الثلاثة (الفقر، والبطالة، وعدم المساواة) تتحدر نازلة، فيمكننا القول بان البلد في حالة تنمية، أو تقدم. أما إذا كان احد هذه الثلاثة، أو اثنان منها، أو كلها تتصاعد فان البلد ليس في حالة نمو، وان تضاعف معدل دخل الفرد فيه.

ويعد مايكل تودارو Michael Todaro⁽³⁾ إلى صياغة ثلاثية سيرز على ضوء ثلاثية كوليت ليخرج بثلاثية جديدة على شكل أسئلة كالتالي:

1. هل أن المستوى العام للحياة يتطور بحيث أن الفقر والحرمان، وعدم المساواة، والبطالة، والواقع التعليمي والصحي، والثقافي، والاجتماعي، يتجه نحو الأفضل؟
2. هل أن التقدم الاقتصادي ساعد على احترام الإنسان لنفسه وشعوره بقيمته كفرد في مجتمع، أو كأمة بين الأمم؟

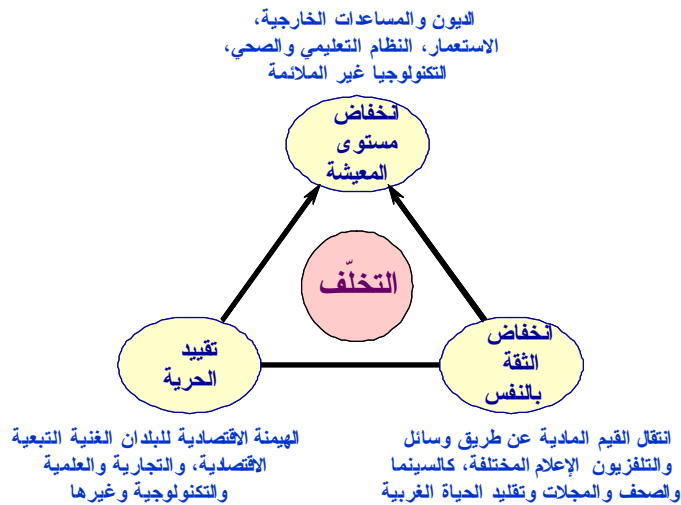
3. هل أدى التقدم الاقتصادي إلى تحرير الإنسان من الاعتماد على غيره؟ أم أنه أدى إلى استبدال تبعية قديمة بتبعية جديدة، كأن تستبدل تبعية سياسية قديمة بتبعية اقتصادية، أو حضارية جديدة؟

فإذا كان الجواب على هذه الأسئلة بـ"نعم" فإنه يمكن القول أن هناك عملية "تنمية"، كما أن هناك بلد "ينمو". وإذا كانت "نعم" هي للسؤال الأول فقط (الذي يتضمن ثلاثية سيرز) من دون السؤال الثاني والثالث فيمكن القول بأن البلد هو "متطور اقتصاديا"، ولكنه متخلف في الجوانب الأخرى. ثم يستطرد تودارو فيقول، جريا على مقولة سيرز، بأنه إذا كان الناس (في بلد ما) لا يشعرون بالكرامة واحترام النفس، ولا ينعمون بالحرية، بل اقتصر أمرهم على التمتع بالطعام والشراب واللباس والسكن والأشياء، فإنه من الخطأ أن نقول أن هذه تنمية أو تطورا. ثم يفصل تودارو ثلاثيته هذه ببراعة، ويخلص إلى بناء نموذج متكامل الأبعاد لمفهوم "التخلف"⁽⁴⁾.

فالتنمية إذن ذات جانب اقتصادي وجانب غير اقتصادي، أو جانب مادي وجانب معنوي. فمستوى المعيشة المتدني هو تعبير عن مستويات متدنية في التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية الأخرى. وهذه المستويات التعليمية والصحية والخدمية ترتبط، بطريقة أو بأخرى، بانخفاض مستوى الدخل. ومستوى الدخل يؤدي، بدوره، إلى تدني مستوى المعيشة (التعليم، والصحة،...). فهي إذن "حلقة مفرغة" كما سماها تودارو.

ولكن انخفاض مستوى الدخل ليس هو السبب الوحيد لانخفاض الإنتاجية، إذ يمكن أن يكون الإنسان فقيرا ومنتجا في الوقت نفسه. وهنا تأتي العوامل الأخرى، أو الأبعاد الأخرى للتخلف، وهي: فقدان الإنسان، كفرد وجماعة، للثقة بالنفس والشعور بالقيمة، ووجود القيود التي تحد من حرية الإنسان، أيضا كفرد وجماعة. ويقول تودارو إن فقدان الثقة بالنفس، وعدم الشعور بالقيمة ناتج عن انتقال القيم المادية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، كالسينما، والتلفزيون، والصحف والمجلات، ونظم التعليم، والخبراء الأجانب، وغير ذلك. وتسبب هذه القيم "الأجنبية" تداعيا في الثقة بالنفس والشعور بالقيمة. أي أنها تؤدي إلى "هزيمة نفسية" تنشأ عنها ميول سلبية مثل عدم الاهتمام بالوقت، وعدم الدقة في المواعيد، وعدم إتقان العمل...، وكلها تندرج تحت اسم "انخفاض الإنتاجية".

وكذلك فإن انخفاض مستوى المعيشة يؤدي إلى تقييد حرية الإنسان، ويقود إلى التبعية لمن هم أكثر تقدما وأوسع ثراء. وهذا، أيضا، يؤدي بدوره إلى فقدان الثقة بالنفس، وعدم الشعور بالقيمة والاحترام، فتضمحل لديه روح المقاومة لهيمنة الآخرين، ويتولد لديه استعداد لأن يكون تابعا⁽⁵⁾. ويوضح المخطط التالي نموذج التخلف ذي الأبعاد الثلاثة:



وقد فصل الله تعالى حاجات الإنسان الأساسية هذه إلى أربع حاجات في آية أخرى وذلك في قوله تعالى: "إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى، وإنك لا تطعمها ولا تضحى". إذن الطعام والشراب (أو الماء) واللباس والمأوى هي حاجات الإنسان الأساسية. فالطعام والشراب هما الحاجة المادية، واللباس هو الحاجة النفسية ليشر بكرامته واحترامه لنفسه، والمأوى هو حاجته للأمن والطمأنينة والسكينة. ثم إن الكائنات الاجتماعية يعيش مع مجموعة من بني جنسه في بقعة معينة، أو بلد معين فيحتاج هذا البلد أن يكون آمناً ليستطيع أهله أن يتعاونوا، ويعملوا، وينتجوا، ويتقدموا: "رب اجعل هذا البلد آمناً، وارزق أهله من الثمرات لعلهم يشكرون".

وعندما يكون الإنسان، كفرد أو كجماعة، تابعاً لغيره، لا يكون آمناً، ولا يكون حراً، وإنما يكون "تابعاً" لغيره، ثم يكون "متخلفاً" عن غيره. وترتبط هاتان الظاهرتان "التبعية" و"التخلف" ارتباطاً متبادلاً. فإذا صار الإنسان تابعاً لغيره لسبب من الأسباب، صار متخلفاً، وإذا كان متخلفاً أدى تخلفه إلى تبعيته لغيره. والتبعية مفهوم روحي ومعنوي، وكذلك التخلف. ولذلك كان الخليفة عمر بن الخطاب يقول: "لا تجيعوهم فتكفروهم"، وفي أثر آخر "يكاد الفقر أن يكون كفراً". وبالتالي فإن التقدم الإنساني يعتمد، إضافة إلى الحاجات المادية، على بعدين آخرين هما: تحرير الإرادة، وتحرير الطاقة. تحرير إرادة الإنسان من العبودية والهيمنة والتبعية، أي تحريره، كفرد، من الاستعباد لإنسان آخر أو لمؤسسة أو لحاكم، أو لأي جهة أخرى. وتحرير الجماعة، ممثلة في أمة أو شعب، من الاستعباد، أو الهيمنة، أو التبعية، لأي أمة، أو دولة أخرى، أو لمجموعة من الدول.

وليس هناك من أمر ابلغ في تحرير الإنسان، تحريراً كاملاً شاملاً، من إيمانه بعقيدة التوحيد. فعندما يؤمن الإنسان بأنه "لا إله إلا الله" فإنه يعني التحرر من أي استعباد أرضي، ومن أي تبعية كانت، لشخص، أو لهيئة، أو لمادة. فليس له من سيد مطاع في هذا الكون غير الله عز وجل، فتتحقق في نفسه معاني التحرر الحقيقي، ومعاني الثقة بالنفس، والشعور بالقيمة "ولقد كرّمنا بني آدم".

أما تحرير الطاقة الإنسانية فهو تفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد والشعوب، وتوجيهها للانتفاع بما في السماوات والأرض من منافع سخرها الله لهم: "هو الذي سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعاً منه". فكل ما على الأرض وكل ما في باطنها، وكل ما تحت الماء، وما في السماء، مسخر للإنسان بأمر الله. وهنا توكيد لدور الإنسان ومسؤوليته في إعمار الأرض حيث جعله الله مستخلفاً فيها.

فإذا تحقق هذان الأمران: تحرير الإرادة، وتحرير الطاقة، فيمكن عندئذ للإنسان أن يحقق أمرين آخرين هما: القدرة على رفع المستوى المادي والروحي له في هذه الحياة، والقدرة على تنمية الموارد الطبيعية والبشرية التي سخرها الله له.

المؤشرات

يوجد في الطبعة الخامسة عشرة (1992) لمؤشرات التنمية العالمية World Development Indicators (WDI) عدد كبير من المؤشرات الاقتصادية، والاجتماعية، ومؤشرات الموارد الطبيعية، والبشرية لمائة وخمس وثمانين دولة، وللمجموعات الاقتصادية، والجغرافية كذلك، رتبت في اثنين وثلاثين جدولاً قسمت إلى ستة أبواب رئيسية، إضافة إلى جدول للمؤشرات الأساسية الذي يبين اسم الدولة، ومرتبها من حيث متوسط الدخل القومي، وعدد السكان، والمساحة، ومتوسط الدخل القومي للفرد، ومعدل نمو متوسط الدخل القومي للفرد، ومعدل التضخم، ومتوسط العمر، ونسبة الأمية. أما الأبواب الستة الرئيسية فهي:

1. الإنتاج: ستة جداول هي: نمو الإنتاج، هيكل الإنتاج، الزراعة والغذاء، الطاقة، الهيكل الصناعي، عائدات قطاع التصنيع.

2. الاستهلاك الداخلي: ثلاثة جداول هي: نمو الاستهلاك والاستثمار، هيكل الطلب، هيكل الاستهلاك.

3. المال والحسابات المالية: ثلاثة جداول هي: نفقات الحكومة، عائدات الحكومة، النقد والفوائد.

4. التجارة الخارجية: خمسة جداول هي: النمو التجاري، هيكل الواردات، هيكل الصادرات، استيراد منظمة التعاون والتنمية، ميزان المدفوعات والاحتياطي النقدي.

5. التمويل الخارجي: سبعة جداول هي: المساعدات الخارجية من منظمة التعاون والتنمية ومنظمة الأوبك، المساعدات الخارجية الرسمية، الديون الخارجية، انسياب رأس المال العام والخاص وصافي التحويلات، إجمالي الانسياب والتمويل، نسب الديون الخارجية، شروط الاقتراض الخارجي.

6. الموارد البشرية والطبيعية: ثمانية جداول هي: نمو السكان، السكان والإخصاب، الصحة والغذاء، التعليم، توزيع الدخل، المدن، المرأة والتنمية، الغابات والموارد المائية.

وفي كل جدول من هذه الجداول الأربعة والثلاثين عدد من الأعمدة التحليلية مع بيانات لكل كتلة أو مجموعة اقتصادية أو جغرافية. وقد اعتمد التقرير على متوسط دخل الفرد كمؤشر لترتيب البلدان من الأقل دخلاً إلى الأكثر مبتدئاً بموزمبيق حيث متوسط دخل الفرد فيها 80 دولار في السنة، ومنتها بالكويت حيث (يقدر) متوسط دخل الفرد فيها بـ 35000 دولار في السنة.

ولكن ارتفاع متوسط دخل الفرد لا يعني أن البلد متطور بالمعنى الحقيقي للتطور، كما ذكرنا سابقاً، إذ أن هناك جوانب كثيرة أخرى يجب أخذها بنظر الاعتبار. بكلمة أخرى إن (كمية) متوسط دخل الفرد لا تعكس بالضرورة (نوعية) حياة المواطن. أي أن هذا المؤشر لا يعطي الجواب على السؤال التالي، الذي سألته أحد الخبراء: من الذي يأخذ، وماذا يأخذ، ومتى يأخذ، وكيف يأخذ؟

المؤشر الطبيعي لمستوى الحياة (PQLI)

عمد بعض الاقتصاديين إلى تطوير مؤشر يعكس مستوى الحياة الذي يحياه الناس. فقد قام الدكتور موريس بتطوير مؤشر اسماه "المؤشر الطبيعي لمستوى الحياة" (6) Physical Quality of Life Index " (PQLI)

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 - 100، و يتضمن ثلاثة مؤشرات أولية هي: متوسط عمر الإنسان، ووفيات الأطفال حديثي الولادة، ونسبة الذين يقرؤون ويكتبون. وجميع هذه المؤشرات متساوية الأهمية أو الوزن. كما أن هذا المؤشر الجديد يخلو من عنصر التحيز، أو التعصب لجهة دون أخرى، حيث انه قائم على أساس أن كل إنسان يرغب في تحسين هذه الأمور الثلاثة بغض النظر عن كيفية تحقيقه ذلك التحسين.

إلا أن هذا المؤشر لا يعني كل شيء بالنسبة لقضية التنمية والتطور، إذ انه يعالج الحالة الطبيعية للإنسان وليس الحالة الاجتماعية، أو النفسية، أو الروحية له التي تحدد مستوى حياته، ولكنه بالتأكيد أفضل من مؤشر متوسط دخل الفرد. ويوضح الجدول التالي قيمة هذا المؤشر لكل دولة من الدول العربية وبعض الدول الإسلامية المجاورة، إضافة إلى بعض المؤشرات الأولية الأخرى:

ولكن التنمية الحقيقية كما عرفها تودارو وغيره تتضمن بعدين آخرين لا يدخلان في مؤشر الحياة الطبيعية الذي اقترحه الدكتور موريس، وهما: شعور الإنسان بقيمته، وتحرره من الاستعباد أو التبعية لغيره. غير أن التحرر الذي قصده تودارو هو تحرر البلد أو الدولة من التبعية الاقتصادية لغيرها من الدول، ولم يقصد منه حرية الفرد في داخل بلده. إذ أن هذه الحرية الأخيرة تدخل في مجال حقوق الإنسان، وهي حقوق ذات طبيعة سياسية اجتماعية أكثر منها اقتصادية، إلا إذا اعتبرنا أن الحرية الفردية داخلية ضمنا في ثقة الإنسان بنفسه وشعوره بقيمته، لأنه لا يتصور أن يكون حال الإنسان كذلك وهو مقيد الحرية مستعبد لغيره. فقد يكون الفرد مرفها في بلد مستقل غير تابع لغيره من البلدان الأخرى، ولكن نظام الحكم في هذا البلد هو نظام دكتاتوري قمعي يضطهد مواطنيه ويستذلهم. ففي هذه الحالة ينثلم معنى التنمية الحقيقية التي أرادها تودارو لأن هذا الفرد، بالرغم من رفايته، وبالرغم من استقلال بلاده، فإنه غير متمتع بحرياته المدنية، أو حقوقه السياسية. وبالتالي فإنه لا يشعر بقيمة كبيرة لنفسه، وكيف يشعر بذلك والدولة تستعبده وتذله؟

مؤشر التنمية البشرية (HDI)

صدر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) UN Development Program التقرير الأول عن التنمية البشرية في سنة 1990. ويرى التقرير أن الغرض الحقيقي للتنمية هو إتاحة خيارات متعددة للبشر. وتضمن ذلك التقرير طريقة جديدة لقياس "التقدم الإنساني"، وهي مؤشر التنمية البشرية Human Development Index (HDI) الذي حوى عددا من المؤشرات التعليمية، والصحية. وتطرق تقرير سنة 1991 إلى مسألة تمويل التنمية البشرية، ودور الحكومات في ذلك، وكيف يمكن إعادة هيكلة ميزانية الدولة لتفادي النفقات الباهضة على الدفاع والتسلح، والاهتمام بالأولويات كالتعليم والصحة. وتضمن تقرير 1992 الإشارة إلى الأبعاد العالمية لعملية التنمية، كالمسوق العالمية، وعلاقتها بالتنمية البشرية. وقد وجد التقرير أن الأسواق العالمية كانت سببا في خسارة البلدان النامية لفرص اقتصادية يقدر حجمها بـ 500 بليون دولار سنويا، وهي تعادل عشرة أضعاف ما تستلمه هذه البلدان من المساعدات الخارجية، مما وسع الفجوة بين الفقراء والأغنياء حتى صار نصيب 20% من أغنياء العالم يزيد بمقدار 150 ضعفا على نصيب الـ 20% الأكثر فقرا.

ولعل أهم ما في التقرير هو إشارته إلى أنه لا توجد صلة بين متوسط الدخل وبين التنمية البشرية. فقد نجحت عدة دول مثل: تشيلي، والصين، وكولومبيا، وسري لانكا، وكوستاريكا، ومدغشقر، وتنزانيا، وأورغواي، في استعمال دخلها لتحسين حياة مواطنيها مما جعل مرتبتها من حيث مؤشر التنمية البشرية لها أعلى من مرتبتها من حيث متوسط الدخل السنوي للفرد فيها. ومن ناحية أخرى فقد كانت مرتبة التنمية البشرية لعدد من الدول الأخرى مثل: الجزائر، والسنغال، وجنوب أفريقيا، والغابون، أقل من مرتبتها بالنسبة لمتوسط الدخل السنوي للفرد فيها.

يتضمن مؤشر التنمية البشرية (HDI) ثلاثة عناصر رئيسية: حظ الإنسان من الحياة، وحظه من المعرفة، وحظه من الدخل القومي. ويقدر حظ الإنسان من الحياة بمتوسط العمر المتوقع حين ولادته، ويقدر حظه من المعرفة بعاملين: نسبة محو الأمية (أي نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة إلى مجموع السكان) في بلده (ثلاثي الأهمية)، و العامل الثاني هو متوسط عدد السنوات التعليمية للفرد في بلده (ثلاث الأهمية).

أما حظه من الدخل فيتم حسابه على أساس صيغة رياضية اقترحها بعض الباحثين، يدخل فيها قانون تناقص الغلة Diminishing return، وخط الفقر ⁽⁷⁾ Poverty line .

يقول قانون تناقص الغلة Diminishing return بان زيادة العمل، أو رأس المال إلى أبعد من نقطة معينة لا تترتب عليها زيادة مناسبة في الإنتاج. أما خط الفقر Poverty line فيعرف بأنه ذلك المقدار من الدخل الذي يكاد يغطي الحاجات الأساسية، أو الضرورية لحياة الإنسان.

فإذا رمزنا لمقدار التمتع بالثروة بالرمز س، ولمعامل تناقص الغلة بالرمز غ، وللدخل بالرمز خ، ولخط الفقر بالرمز ف، فإن:

$$س = \frac{1}{1-غ} \times (خ)^{1-غ}$$

إن أعلى قيمة لتناقص الغلة هو 1، وفي هذه الحالة تؤول المعادلة أعلاه إلى:

$$س = لوخ$$

فالعلاقة بين مستوى المعيشة والدخل، في هذه الحالة، هي علاقة لوغاريتمية وليست خطية. أي أنه إذا تضاعف الدخل إلى مائة ضعف، فإن التمتع بالثروة لا يتضاعف إلى مائة ضعف وإنما إلى ضعفين فقط.

فإذا كان الدخل خ مساويا لخط الفقر ف، أو أقل منه، فإن معامل تناقص الغلة غ = صفر. وإذا كان الدخل أكبر من خط الفقر، وأقل من ضعفه، فإن غ = 1/2، وإذا كان الدخل أكبر من ضعف خط الفقر وأقل من ثلاثة أمثاله فإن غ = 2/3 وبصورة عامة إذا كان

$$ف > خ > (ب + 1) ، فإن \quad غ = \frac{ب}{ب + 1} ، \quad \text{حيث يمثل ب عددا صحيحا}$$

كذلك فإن مؤشر التنمية البشرية اخذ بنظر الاعتبار مشاركة المرأة في العمل والإنتاج وذلك عن طريق حساب المؤشر للرجال وللنساء بشكل مستقل ثم الحصول على مؤشر للجميع كحاصل ضرب للمؤشرين. كما ادخل في الاعتبار توزيع الثروة بضرب متوسط الدخل خ في (1 - ج) حيث ج هو معامل جيني.

وأخيرا يبقى السؤال: ما هو مغزى مؤشر التنمية البشرية HDI؟ هل هو تعبير عن مستوى الحياة، أم جودة الحياة، أم سعادة الإنسان، أم ماذا؟

لقد وجهت بعض الانتقادات إلى مؤشر التنمية البشرية بسبب تركيزه على أبعاد ثلاثة فقط وترك أبعاد أخرى يمكن أن تكون لها الأهمية نفسها، أو تزيد. ومن تلك الأبعاد التي أهملها المؤشر هي: الحرية، لأنه، كما يقول المنتقدون، لا معنى لتمتع الإنسان بالتعليم والصحة والدخل المالي إذا كان مسلوب الحرية، أو كان مستعبدا. كما أن هناك اعتراض آخر على المؤشر لإهماله لحقوق الإنسان⁽⁸⁾.

وبسبب هذه الاعتراضات وغيرها فإن تقرير التنمية البشرية لسنة 1991 تضمن وضع مؤشر لحقوق الإنسان (HFI) Human Freedom Index استنادا إلى ما قام به بعض الباحثين في هذا الباب⁽⁹⁾.

ولكن تقرير التنمية البشرية لسنة 1992 وما بعدها لم يدخل مؤشر حقوق الإنسان في مؤشر التنمية البشرية بسبب تقلب الأوضاع السياسية، وعدم استقرارها، مما ينعكس على مؤشر حقوق الإنسان بالزيادة أو النقصان، كما لو وقع انقلاب عسكري في بلد ديمقراطي مما يحتمل معه انحدار حاد في مؤشر حقوق الإنسان. ولذلك فليس من الحكمة تضمين هذا المؤشر، أو مؤشر الحرية في مؤشر التنمية البشرية.

والانتقاد الآخر لمؤشر التنمية البشرية هو تداخل الأبعاد والعوامل المكونة له، فمتوسط عمر الإنسان هو دالة لمتوسط الدخل. أي إذا كان متوسط الدخل عالياً، فإن متوسط عمر الإنسان سيكون عالياً تبعاً لذلك. ولذلك فهناك ازدواجية في استعمال أبعاد التنمية المتعددة. ومن ناحية أخرى فإن الأهمية النسبية لكل عامل أو بعد تختلف عن الأهمية النسبية للأبعاد الأخرى، فكيف يمكن تحديد هذه الأهمية النسبية التي تدخل في المؤشر؟

وخلاصة الأمر أن مؤشر التنمية البشرية هو خطوة على طريق قياس الحياة الإنسانية الكريمة. ولا يزال الأمر يحتاج إلى مزيد من الجهود والأبحاث لتحسينه⁽¹⁰⁾.

مؤشر الحقوق السياسية والحريات المدنية

إن المؤشر الطبيعي لحياة الإنسان PQLI، ومؤشر التنمية البشرية HDI هما مؤشران كميان مقننان، أما مفهوم الحرية فهو مفهوم نوعي يخرج، نسبياً على الأقل، عن مجال اهتمام الاقتصاديين، إذ إنه يتعلق بمجالات أخرى سياسية واجتماعية. وقد حاولت إحدى المؤسسات، وهي مؤسسة "بيت الحرية" Freedom House وضع مقياس للحقوق السياسية، والحريات المدنية يمكن اعتباره مؤشراً لهذا الجانب من جوانب التطور للأفراد والمجتمعات، على النحو التالي⁽¹¹⁾.

الحقوق السياسية

يحتوي المقياس على سبع درجات (من 1 إلى 7) حسب التعريف التالي:

1	الوضع المثالي ويعني: وجود انتخابات حرة نزيهة، المنتخبون يستلمون السلطة، ووجود أحزاب أو مجموعات تتنافس، للمعارضة دور هام في الحياة السياسية، للأحزاب والمجموعات استقلال ذاتي.
2	توجد حريات سياسية ولكنها أقل مما في الوضع المثالي: هناك تدخل عسكري في السلطة السياسية، وتمييز سياسي تجاه الأقليات مما يضعف الديمقراطية.
3، 4، 5	تدخل عسكري قوي في السياسة، تأثيرات سلبية على العمل، حرب أهلية، انتخابات غير نزيهة (إن وجدت)، هيمنة حزب واحد، يوجد حق تشكيل الجمعيات والهيئات غير السياسية.
6	نظم تسيطر عليها مجموعات عسكرية، دكتاتورية الحزب الواحد، هياكل دينية أو اوتوقراطية، لا تسمح هذه الأنظمة إلا بقدر ضئيل من التعبير عن الحريات السياسية، كالانتخابات المحلية أو بعض الحكم الذاتي للأقليات. قسم كبير من هذه الأنظمة هي أنظمة ملكية، غير مسموح بالحوار السياسي، للحاكم سلطات مطلقة، أو واسعة جداً.
7	الحقوق السياسية معدومة وليس لها وجود بسبب الطبيعة القمعية للنظام.

الحريات المدنية

ويستخدم فيها المقياس نفسه (أي من 1 إلى 7) حسب التعريف التالي:

1	لوضع المثالي للحريات المدنية، حرية التعبير، حرية التجمع والتظاهر، حرية الانتماء الفكري، حق حماية الأفراد من العنف السياسي أو من قوات الأمن أو الأجهزة القضائية، حرية النشاط الاقتصادي للأفراد والمجموعات.
2	ليست هناك حريات مدنية كما في 1، ولكنها موجودة إلى حد كبير. لهذه الأقطار عيوب في نواح قليلة.
3، 4، 5	حريات مدنية أقل مما هي في 2، مزيج من الحريات المدنية والكتب. درجة الاضطهاد تزداد بازدياد الرقم. هناك عنف سياسي ليس من الضروري من قبل الحكومة، بل قد يكون من الأفراد والجماعات.
6	حريات مدنية قليلة أو جزئية. توجد حرية العقيدة، وحرية اجتماعية شخصية. نشاط اقتصادي شخصي محدود، حرية للنقاش، ولكن ليست للتجمعات. يوجد سجناء سياسيون، وإرهاب سياسي.
7	ليس في البلاد حريات، خوف كبير من السلطة.

تصنيف البلدان على أساس الحرية

ويتضمن المسح الذي قامت به "دار الحرية" قائمة من الأسئلة Checklist ويحدد للبلد مستوى، أو تصنيف في السلم بناء على الإجابات عن الأسئلة، وعلى حكم فريق المسح نفسه. وتوجد للحقوق السياسية تسعة أسئلة، لكل سؤال علامة تتراوح بين 0-2. أما الحريات المدنية فلها ثلاثة عشر سؤالاً، لكل سؤال علامة تتراوح بين 0-2. وبعد وضع العلامات لكل قطر يناقش الفريق النتائج، وربما يجري بعض التعديلات المناسبة على القائمة. ثم بعد ذلك تجمع نقاط الحقوق السياسية، ويضاف إليها مجموع نقاط الحريات المدنية، فينتج عن ذلك عدد من النقاط للدولة المعنية.

وحيث أن أعلى عدد من النقاط للحقوق السياسية هو 18 (تسعة أسئلة)، وأعلى عدد من النقاط للحريات المدنية هو 26 (ثلاثة عشر سؤالاً)، فيكون أعلى عدد من النقاط لمجموعهما هو 44 نقطة. فإذا كان نصيب الدولة المعنية من مجموع هذه النقاط يتراوح بين صفر و14 نقطة دل ذلك على أن الحرية معدومة في ذلك البلد. وإن كان المجموع يتراوح بين 15 و29 نقطة فإن هناك حرية جزئية. وأخيراً إن كان مجموع النقاط يتراوح بين 30 و44 نقطة كانت هناك حرية في البلد. أي أن الدول تصنف إلى ثلاثة أصناف هي:

الصنف 1:	الصنف الحر	44 - 30 نقطة
الصنف 2:	الحر جزئياً	29 - 15 نقطة
الصنف 3:	غير الحر	14 - 0 نقطة

وتجب ملاحظة أن هذا التصنيف، وهذه المؤشرات للحريات السياسية والحقوق المدنية ربما احتاجت إلى تعديلات لسببين: الأول لأنها تتغير صعوداً أو هبوطاً بتغير الظروف والأحوال السياسية، والثاني أن هذه المؤشرات وضعت من وجهة النظر الغربية، أي أنها تخضع لمعايير مرتبطة بالثقافة الغربية، وأدبيات الديمقراطية الغربية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويوضح الجدول التالي تصنيف الدول العربية، ونصيب كل منها من الحقوق السياسية والحريات المدنية كما وردت في الكتاب السنوي لمؤسسة "دار الحرية"، ومتوسط الدخل القومي للفرد، ومؤشر التنمية البشرية، ومؤشر الحياة الطبيعية لكل منها:

الدولة	الحقوق الحريات السياسية المدنية الصف	متوسط الدخل القومي بالدولار	مؤشر التنمية البشرية HDI	مؤشر الحياة الطبيعية PQLI
الأردن	4 4 2	1340	0.582	83
الإمارات العربية	5 6 3	19870	0.738	82
البحرين	5 6 2	6830	0.790	87
تونس	6 7 3	1450	0.600	77
الجزائر	6 7 3	2330	0.528	71
جيبوتي	5 6 3	(150)	0.104	-
السعودية	6 7 3	7070	0.689	73
السودان	4 5 2	400	0.152	44
سوريا	6 7 3	1000	0.694	76
الصومال	7 7 3	120	0.087	-
العراق	6 7 3	(3000)	0.589	72
عمان	6 6 3	5650	0.598	66
قطر	5 7 3	15870	0.802	84
الكويت	5 6 3	(30000)	0.815	87
لبنان	4 6 2	(1000)	0.565	81
ليبيا	7 7 3	(5000)	0.658	70
مصر	5 5 2	610	0.389	65
المغرب	5 5 2	970	0.433	65
موريتانيا	6 7 3	500	0.140	-
اليمن	4 4 2	540	0.233	48
العالم الثالث		810	0.468	
العالم الصناعي		14580	0.919	
العالم كله		4010	0.515	

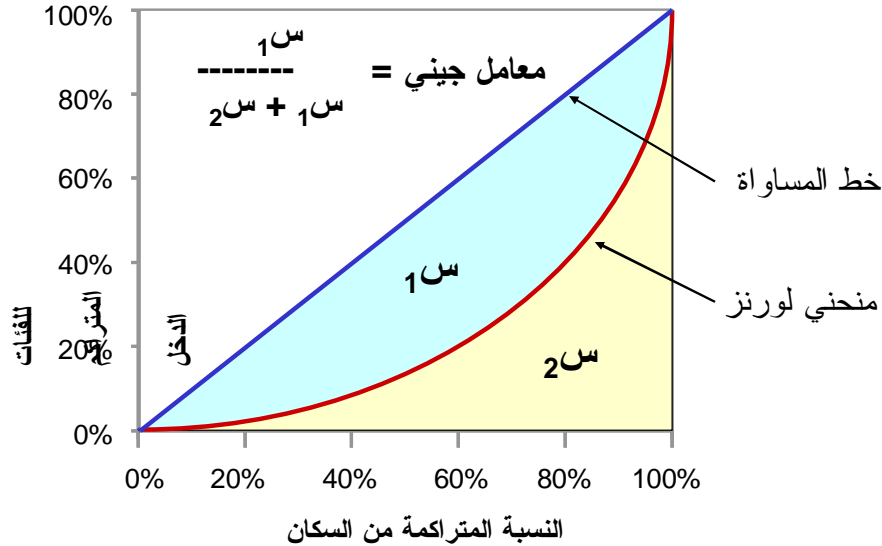
*الأرقام بين قوسين هي تقدير لعدم توفر المعلومات.

مؤشر توزيع الثروة

يقاس توزيع الثروة في بلد ما بتصنيف سكانه إلى عدد من الفئات: خمس فئات، أو عشر فئات مثلا، ثم ترتيب هذه الفئات ترتيبا تصاعديا من الأقل دخلا إلى الأكثر دخلا، مع بيان النسبة المئوية لحصة كل فئة من الدخل القومي الكلي للبلد. فلو كان نصيب الفئة الأولى (20% من السكان) الأقل دخلا هو 4% من الدخل القومي، ونصيب الفئة التالية (20% من السكان أيضا) هو 12%، ونصيب الفئات الثالثة والرابعة والخامسة (كل منها 20% من السكان) هو 18%، و20%، و46% من الدخل القومي على التوالي، فإن التفاوت في توزيع الدخل يساوي حاصل قسمة نصيب الفئة الأغنى أي 46% على نصيب الفئة الأفقر أي 4%، فتكون هذه النسبة 11.5. كذلك يمكن إيجاد النسب المتراكمة للفئات وحصلها المتراكمة كالآتي:

الفئات	النسبة المتراكمة من السكان	النصيب المتراكم للفئات
الفئة 1	20%	4%
الفئة 2+1	40%	16%
الفئة 3+2+1	60%	34%
الفئة 4+3+2+1	80%	54%
الفئة 5+4+3+2+1	100%	100%

وبرسم المنحني البياني للنسب المئوية للسكان والنسب المئوية لنصيب كل مجموعة من الدخل القومي نحصل على منحني توزيع الثروة المعروف بمنحني لورنز Lorenz curve. وإذا كان دخل السكان متساويا تماما فإن منحني لورنز يكون خطا مستقيما (خط المساواة المطلقة)، كما يوضحه الشكل التالي:



وكلما كان التوزيع غير عادل ابتعد منحني لورنز عن خط المساواة المطلقة، أي ازدادت المساحة المحصورة بينه وبين خط المساواة المطلقة س1، وقلت المساحة التي تحته س2. وتسمى نسبة المساحة س1 إلى مجموع المساحتين (س1 + س2) بمعامل جيني Gini coefficient، أي أن:

وتتراوح قيمة معامل جيني بين صفر (مساواة مطلقة) وواحد (تركز الثروة في يد واحدة)، ويتخذ معامل جيني مقياساً أو مؤشراً لتوزيع الثروة حسب التعريف التالي:

أقل من 0.35	توزيع عادل تقريبا
50. -0.35	توزيع غير عادل متوسط
أكبر من 0.5	توزيع غير عادل عالي

المراجع

- (1) Goulet, D.: The cruel choice: a new concept in the theory of Development, Atheneum, New York, 1971, P. 23.
- (2) Seers, D.: The Meaning of Development: 11th World Conference of the Society for International Development, New Delhi, 1969, p. 3.
- (3) Todaro, M.: The Economics for a Developing World, Longman, London 1992, PP. 100-101.
- (4) Todaro, M.: The Economics for a Developing World, Longman, London 1992, PP. 103 and P 461.
- (5) بين القرآن الكريم المفهوم الحقيقي للحياة الإنسانية الكريمة في غاية الوضوح والإيجاز في قوله تعالى "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف". فالأمن من الجوع، والأمن من الخوف شرطان أساسيان لحياة الإنسان يجب أن يتحققا ليؤدي الإنسان دوره في هذه الحياة وهي عبادة الله. الأمن من الجوع شرط لحياته البيولوجية المادية، والأمن من الخوف شرط لحياته الروحية والمعنوية. وإذا أمكن للإنسان أن يحيا نصف حياته إذا أمن من الخوف، فإنه لا يستطيع أن يحيا أي حياة إذا لم يأمن من الجوع.
- (6) Bill, J. and Springborg, R.: Politics in the Middle East, Harper Colins, New York, 1994, P. 15.
- (7) Atkinson, A. B.: Social Justice and Public Policy. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1983, See UNDP- Human Development Report 1993, P. 100.
- (8) Dasgupta, P.: Well being in poor countries: Economic and Political Weekly, Aug. 4, 1990, PP. 1713-20. Also, Pyatt, F. G.: Poverty: A Wasted decade, European Economic Review 35, 1991, PP. 358-365.
- (9) Humana, C.: The World Guide to Human Rights, New York 1986, Facts on File.
- (10) UNDP, Human Development Report 1993, p. 111.
- (11) دار الحرية منظمة إنسانية مقرها في نيويورك ترافق قضية الحقوق السياسية والحريات المدنية في العالم. تأسست سنة 1941، وتقوم سنويا بمسح مقارن لموضوع الحرية في 183 دولة و62 منطقة في أنحاء العالم. انظر Freedom in the World - Political Rights and Civil Liberties, Freedom House 1992.